

**No. 14668. Multilateral**

INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS. NEW YORK, 16 DECEMBER 1966 [*United Nations, Treaty Series, vol. 999, I-14668.*]

NOTIFICATION UNDER ARTICLE 4 (3)

**Bahrain**

*Notification deposited with the Secretary-General of the United Nations: 12 May 2011*

*Registration with the Secretariat of the United Nations: ex officio, 12 May 2011*

**N° 14668. Multilatéral**

PACTE INTERNATIONAL RELATIF AUX DROITS CIVILS ET POLITIQUES. NEW YORK, 16 DÉCEMBRE 1966 [*Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 999, I-14668.*]

NOTIFICATION EN VERTU DU PARAGRAPHE 3 DE L'ARTICLE 4

**Bahreïn**

*Dépôt de la notification auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies : 12 mai 2011*

*Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 12 mai 2011*

بتاریخ ۱۰ ربیع الآخر ۱۴۳۲ م  
الموافق ۱۵ مارس ۲۰۱۱

### مادة ١٢

يجوز للسلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية حفظ الدعاوى قبل تقديمها للمحاكم، كما يجوز لها الأمر بالإفراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالتهم إلى المحاكمة.

### مادة 13

عند صدور مرسوم يرفع حالة السلامة الوطنية، تظل محاكم السلامة الوطنية مختصة بنظر القضايا التي أحيلت إليها قبل صدور هذا المرسوم وطبقا للإجراءات المتبعة أمامها. وتختص المحاكم العادية بنظر الجرائم التي لم ترفع الدعاوى بها أمام محاكم السلامة الوطنية قبل رفع حالة السلامة الوطنية، وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها .

### مادة ١٤

يُحكم بمصادرة الأموال والوسائل التي تستعمل في ارتكاب الجريمة والمنحصلة منها، وللسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم رد الأشياء المصادرة أو جزء منها.

### مادة ١٥

لا يسري أي تشريع أو نص يتعارض مع أي حكم من أحكام هذا المرسوم والأوامر الصادرة بمقتضاه خلال مدة سريان حالة السلامة الوطنية.

### مادة ١٦

على رئيس مجلس الوزراء والقائد العام لقوة دفاع البحرين ورئيس الحرس الوطني والوزراء . كل فيما يخصه . تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره .

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع

#### مادة ٦

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أوامر السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

#### مادة ٧

تختص المحاكم المشكلة بموجب هذا المرسوم بنظر الجرائم التي أدت إلى إعلان حالة السلامة الوطنية والجرائم المرتكبة خلافا للأوامر والقرارات الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية وما يرتبط بها من جرائم، وكذلك أية جرائم أخرى تقرر هذه السلطة إحالتها إليها، وتختص النيابة العسكرية بإتخاذ إجراءات التحقيق ومباشرة الدعاوى أمام هذه المحاكم.

#### مادة ٨

تشكل محكمة السلامة الوطنية الابتدائية من ثلاثة قضاة يصدر بتعيينهم قرار من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية.

#### مادة ٩

تشكل محكمة السلامة الوطنية الإستئنافية من ثلاثة قضاة يصدر بتعيينهم قرار من السلطان المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية.

#### مادة ١٠

يتبع في شأن إجراءات الاستدلال والتحقيق ومباشرة الدعاوى أمام محاكم السلامة الوطنية وطريقة رفعها وإجراءات المحاكمة وطرق الإعلان وكيفية وأماكن تنفيذ الأحكام ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢م والقوانين الأخرى، بما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

#### مادة ١١

لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه على الأحكام النهائية الصادرة من محاكم السلامة الوطنية.

وتمارس هذه السلطة صلاحياتها بموجب أوامر مكتوبة، ولها أن تفضو بعض صلاحيتها لمن يقوم بذلك بالشروط والقيود التي تحددها.

## مادة ٥

للسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ كل أو بعض التدابير والإجراءات الآتية:

- ١- إخلاء بعض المناطق أو عزلها لحفظ الأمن والنظام العام وسلامة المواطنين.
- ٢- وضع ضوابط على إقامة الاجتماعات العامة ومنع التجمعات إذا كان يخشى منها الإخلال بالنظام العام أو السلامة الوطنية.
- ٣- تنظيم الانتقال والمرور على الطرقات ومنع التجول في أماكن وأوقات معينة أو السفر خارج المملكة متى كان ذلك محققاً لمصلحة المواطنين.
- ٤- وضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها وذلك لفترة مؤقتة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك.
- ٥- تنظيم مواعيد فتح وإغلاق المحلات والأماكن العامة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك.
- ٦- تفتيش الأشخاص والأماكن عند الاشتباه في مخالفة أحكام هذا المرسوم أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن السلطة المكلفة بتنفيذه.
- ٧- إذا شكك الأجنبي خطراً على الأمن العام وسلامة المواطنين يجوز إبعاده أو منعه من دخول المملكة.
- ٨- إذا ظهرت دلائل على أن جمعية أو نادي أو نقابة أو غيرها من الأشخاص المعنوية تمارس أعمالاً من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو أنها تعمل لصالح دولة أجنبية، أو تقوم بيبس روح الفرقة بين المواطنين لإثارة الفتنة والعصيان في المملكة يجوز إيقاف نشاطها.
- ٩- إذا تبين أن بعض ما تحتويه وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو الشبكية المعلوماتية من شأنه الإخلال بالسلامة الوطنية، أو تقويض النظم الدستورية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة، جاز ضبطها ومنع نشرها أو بثها .
- ١٠- تنظيم وسائل النقل البرية والبحرية والجوية واستخدامها بصفة مؤقتة مع تعويض أصحابها أو مستغليها تعويضاً عادلاً.
- ١١- القبض على المشتبه بهم والأشخاص الخطرين على سلامة المواطنين وتوقيفهم.
- ١٢- إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من كان في وجودهم خطورة على الأمن والنظام العام وإبعادهم عن البلاد أو حجزهم في مكان أمين.

[ ARABIC TEXT – TEXTE ARABE ]

## إعلان حالة السلامة الوطنية

فيما يلي نص المرسوم الملحق مرسوم ملكي رقم ( ١٨ ) لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، بعد الإطلاع على المادة ( ٣٦ / ب ) من الدستور، وتظنرا للظروف التي تمر بها مملكة البحرين ولتأمين سلامة الوطن والمواطنين وللسيطرة على الوضع القائم والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وبناء على قرار مجلس الدفاع الأعلى، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بالآتي:

### مادة ١

تعلن حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتبارا من تاريخ صدور هذا المرسوم ولدة ثلاثة أشهر.

### مادة ٢

يتولى القائد العام لدفاع البحرين سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة المملكة والمواطنين.

### مادة 3

تتخذ الأوامر الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم من قبل قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام والحرس الوطني وأيئة قوة أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وعلى كل موظف عام تقديم المساعدة المطلوبة منه ضمن دائرة اختصاصه.

### مادة ٤

يناط بالسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للمحافظة على سلامة الوطن بما يهدف إلى تأمين السلامة العامة للأفراد والحفاظ على حقوقهم وسرعة السيطرة على الوضع القائم في موقع الحدث.

[TRANSLATION – TRADUCTION]<sup>1</sup>

**Royal Decree No. (18) for the year 2011  
to declare a State of National Safety**

We, Hamad Bin Issa Al-Khalifa King of the Kingdom of Bahrain.

After perusal of article (36/b) of the Constitution;

In light of events in the Kingdom of Bahrain, and to ensure the safety of the homeland and its citizens, and to contain the situation and protect public and private property;

Upon the decision of the Supreme Defence Council;

After Cabinet approval;

Have decreed the following:

**Article 1**

Declare a State of National Safety throughout the Kingdom of Bahrain as of the date of this Decree for a period of three months.

**Article 2**

The Commander-in-Chief of the Bahrain Defence Force is authorized to take necessary measures and procedures to maintain the integrity of the Kingdom and its citizens.

**Article 3**

The commands issued by the authority in charge of implementing the provisions of this decree are to be executed by the Bahrain Defense Force, Public Security Forces, National Guard and any other force if necessary.

Each public employee shall provide any requested assistance within his/her competence.

**Article 4**

Entrusted to the authority in charge is the full implementation of the provisions of this Decree through necessary measures and procedures in order to maintain the integrity of the country aimed at ensuring public safety of individuals with full respect for their rights and to quickly secure control of the scene of any situation.

The authority exercises its powers through written orders, and may delegate certain powers to whom it deems necessary under specified conditions and constraints.

---

<sup>1</sup> Translation supplied by the Kingdom of Bahrain – Traduction fournie par le Royaume de Bahreïn.

**Article 5**

The authority responsible for implementing the provisions of this decree, shall take all or some of the following measures:

1. Evacuate some areas or isolate them, to maintain security and public order and citizen's safety.
2. Regulate of public meetings and banned gatherings if feared they are deemed a threat to public order or national security.
3. Regulate transport and traffic on roads and curfews in certain areas and times or travel abroad whenever these are for the benefit of the citizens.
4. Controls access to or exit from certain areas for a temporarily duration whenever it is in the public's interest.
5. Organize opening and closing times for shops and public places as required for public interest.
6. Search persons and places upon suspicion of breach of the provisions of this decree or the decisions or orders issued by the authority responsible for its implementation.
7. If an alien is deemed a threat to public security and safety of citizens, he/she may be deported or prohibited from entering the Kingdom.
8. If there are signs that an association or club or individuals operating in such a way that disturbs public order, or individuals found to be working for a foreign State, or those who spread dissension among citizens to evoke sedition and rebellion in the Kingdom, their activity might be suspended.
9. If it appears that some of the printed, audio or visual media or informational networks would prejudice national security or undermine constitutional, social and economic systems in the Kingdom, it may be seized and have its publication or broadcast terminated.
10. Regulate means of transport by land, sea and air which can be utilized temporarily, providing fair compensation to those effected.
11. Arrest of suspects and persons dangerous to the safety of citizens.
12. Forfeiture of the Bahraini nationality from those whose their presence is deemed to be a risk to national security and public order and to expell them from the country or hold them in detention.



**Article 6**

Without prejudice to any heavier penalty provided in the Penal Code or any other law, the violation of the orders of the authority in charge of implementing the provisions of this Decree, is punishable by imprisonment and fine or either.

**Article 7**

The Courts established under this decree shall review the crimes that led to the declaration of a State of National Safety and the crimes committed contrary to orders and decisions issued by the authority in charge of the implementation of safety procedures of national and related crimes, as well as any other crimes that the authority decides to transmit to it. The military prosecutor will be in charge of the investigation and proceedings before these courts.

**Article 8**

The Primary Court of the National Safety will consist of three judges appointed by a decision of the authority in charge of the implementation of national safety procedures.

**Article 9**

The Appeals Court of the National Safety will consist of three judges appointed by a decision of the authority in charge of the implementation of national safety procedures.

**Article 10**

Investigation procedures, the gathering evidence, prosecution before the courts of national safety, method of the trial procedures, methods of informing, and where and how the implementation of the court provisions, shall follow the provisions stipulated by the Criminal Procedure Act No. (46) for the year 2002 and other laws, without prejudice to the provisions of this Decree.

**Article 11**

The final judgment issued by the Courts of National Safety can not be challenged.

**Article 12**

The Authority in charge of the implementation of national safety measures may save the claims prior to submission to the courts, it may also order the provisional release of accused persons arrested prior to referring them to trial.

**Article 13**

When a decree lifting the state of national safety is issued, the national safety courts shall maintain its jurisdiction over cases brought before the promulgation of said decree and in accordance with the established procedures.

Ordinary courts will then be utilized to hear any cases that were not raised before the courts of the National Safety prior to lifting the state of national safety, and will follow established procedures.

**Article 14**

Decides to confiscate funds and the means by which crimes were committed crime or gains received from committing these crimes. The authority in charge of implementing the provisions of this Decree may return the confiscated items or part thereof.

**Article 15**

Any legislation or provision inconsistent with the provision of this Decree and orders issued pursuant thereto, does not apply during the period of validity of the state of national safety.

**Article 16**

The Prime Minister, Commander in Chief of Bahrain Defence Force, Chief of National Guard and respective ministers shall implement the provisions of this Decree from the date of its issuance.

**King of the Kingdom of Bahrain**  
**Hamad bin Isa Al Khalifa**

**Prime Minister**  
**Khalifa bin Salman Al Khalifa**

Issued at Riffa Palace  
10<sup>th</sup> Rabea Alawal 1432 H  
15<sup>th</sup> March 2011

[TRANSLATION – TRADUCTION]

## DÉCRET ROYAL N° 18 DE L'ANNÉE 2011 INSTITUANT UN ÉTAT DE SÉCURITÉ NATIONALE

Nous, Hamad Bin Issa Al-Khalifa, Roi du Royaume de Bahreïn,

Vu l'article 36, alinéa b), de la Constitution,

Vu les événements qui agitent le Royaume de Bahreïn, et dans le but d'assurer la sécurité de la nation et de ses citoyens, de contrôler la situation et de protéger les biens publics et privés,

Vu la décision du Conseil suprême de défense,

Le Conseil des ministres ayant donné son accord,

Décrétons ce qui suit :

### *Article premier*

L'état de sécurité nationale est déclaré sur l'ensemble du territoire du Royaume de Bahreïn pour une période de trois (3) mois à compter de la date du présent décret.

### *Article 2*

Le Commandant en chef des Forces de défense de Bahreïn est autorisé à mettre en œuvre les mesures et procédures nécessaires pour préserver l'intégrité du Royaume et de ses citoyens.

### *Article 3*

Les ordres donnés par l'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent décret doivent être exécutés par les Forces de défense, les Forces de sécurité publique et la Garde nationale de Bahreïn ainsi que par toute autre force s'il y a lieu.

Tous les fonctionnaires sont tenus de déférer aux demandes d'assistance relevant de leurs compétences.

### *Article 4*

L'autorité chargée d'appliquer les dispositions du présent décret est autorisée à mettre en œuvre les mesures et procédures nécessaires pour préserver l'intégrité du pays afin de garantir la sécurité publique des individus dans le plein respect de leurs droits et d'assurer rapidement la maîtrise de toute situation.

L'autorité exerce ses pouvoirs par voie d'ordres écrits et peut procéder à toute délégation de pouvoirs jugée nécessaire sous certaines conditions et limites.

*Article 5*

L'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent décret est autorisée à prendre tout ou partie des mesures suivantes :

1. Évacuer ou isoler certains secteurs, pour assurer la sécurité et l'ordre public ainsi que la protection des citoyens;
2. Réglementer les réunions publiques et les rassemblements interdits si ceux-ci sont susceptibles de constituer une menace pour l'ordre public ou la sécurité nationale;
3. Réglementer les transports, la circulation routière et les couvre-feux dans certains secteurs et à certains moments, ainsi que les voyages à l'étranger chaque fois que l'intérêt des citoyens l'exige;
4. Contrôler provisoirement les entrées et sorties dans certaines zones chaque fois que l'intérêt public l'exige;
5. Organiser les heures d'ouverture et de fermeture des magasins et des lieux publics lorsque l'intérêt public l'exige;
6. Fouiller les personnes et les lieux s'il existe des raisons de soupçonner que les dispositions du présent décret ou les décisions ou les ordres émanant de l'autorité chargée de le mettre en œuvre ont été violés;
7. Les étrangers considérés comme constituant une menace pour la sécurité publique et la sécurité des citoyens peuvent être expulsés ou interdits d'entrée sur le territoire du Royaume;
8. L'activité des associations, clubs ou individus dont il y a des raisons de soupçonner qu'ils troublent l'ordre public, des individus dont il s'avère qu'ils travaillent pour un État étranger ou des individus qui propagent la dissension parmi la population pour provoquer la sédition et la révolte dans le Royaume, peut être suspendue;
9. Les médias imprimés ou audiovisuels ou les réseaux d'information dont il apparaît qu'ils portent atteinte à la sécurité nationale ou aux systèmes constitutionnel, social et économique du Royaume peuvent être saisis et voir leurs droits de publication ou de diffusion révoqués;
10. Réglementer les moyens de transport terrestres, maritimes et aériens qui peuvent être réquisitionnés à titre provisoire moyennant une juste compensation;
11. Arrêter les suspects et les personnes présentant un danger pour la sécurité des citoyens;
12. Révoquer la nationalité bahreïnienne de toutes les personnes dont la présence est considérée comme un risque pour la sécurité nationale et l'ordre public, les expulser hors du territoire ou les placer en détention.

*Article 6*

Sans préjudice de toute autre sanction plus lourde prévue par le Code pénal ou toute autre loi, la violation des ordres émanant de l'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent décret est punissable d'une peine d'emprisonnement ou d'amende ou des deux à la fois.

*Article 7*

Les cours et tribunaux constitués en application du présent décret sont compétents pour connaître des infractions ayant justifié la déclaration de l'état de sécurité nationale, des infractions aux

ordres et décisions donnés par l'autorité chargée de mettre en œuvre les procédures de sécurité nationale ainsi que de toute autre infraction dont celle-ci décide de les saisir. Le procureur militaire est chargé des enquêtes et des poursuites devant ces juridictions.

*Article 8*

Le Tribunal de sécurité nationale est composé de trois (3) juges nommés par décision de l'autorité chargée de mettre en œuvre les procédures de sécurité nationale.

*Article 9*

La Cour de sécurité nationale est composée de trois (3) juges nommés par décision de l'autorité chargée de mettre en œuvre les procédures de sécurité nationale.

*Article 10*

Les procédures d'enquête, la collecte des preuves, l'exercice des poursuites devant les juridictions de sécurité nationale, les procédures de jugement, les modalités d'information, ainsi que le lieu et les modalités d'application des dispositions des juridictions, doivent respecter les dispositions de la Loi n° 46 de 2002 sur la procédure pénale et les autres lois, sans préjudice des dispositions du présent Décret.

*Article 11*

Les arrêts définitifs rendus par les cours de sécurité nationale sont sans appel.

*Article 12*

L'Autorité chargée de mettre en œuvre les mesures de sécurité nationale peut attendre avant de saisir les cours et tribunaux. Elle peut également ordonner la remise en liberté provisoire des personnes inculpées avant de les renvoyer en jugement.

*Article 13*

Lorsqu'un décret levant l'état de sécurité nationale aura été pris, les juridictions de sécurité nationale resteront compétentes pour connaître, conformément aux procédures établies, des affaires dont elles auront été saisies avant la publication d'un tel décret.

Les juridictions de droit commun seront compétentes pour connaître, conformément aux procédures établies, des affaires qui n'auront pas été renvoyées devant les juridictions de sécurité nationale avant la levée de l'état de sécurité nationale.

*Article 14*

Les fonds et les moyens par lesquels les infractions ont été commises ainsi que les produits résultant de ces infractions sont confisqués. L'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent Décret peut restituer en tout ou partie les articles confisqués.

*Article 15*

Toutes les lois ou dispositions incompatibles avec les dispositions du présent Décret et les ordres édictés en application de celui-ci sont suspendues pendant la durée de l'état de sécurité nationale.

*Article 16*

Le Premier Ministre, le Commandant en chef des Forces de défense de Bahreïn, le Chef de la Garde nationale et les ministres respectifs sont chargés de l'application des dispositions du présent Décret à compter de la date de sa publication.

PUBLIÉ au Palais de Riffa, le 10 rabi' al-awwal 1432 de l'hégire (15 mars 2011).

HAMAD BIN ISA AL KHALIFA  
Roi du Royaume de Bahreïn

KHALIFA BIN SALMAN AL KHALIFA  
Premier Ministre

NOTIFICATION UNDER ARTICLE 4 (3)

**Guatemala**

*Notification deposited with the Secretary-General of the United Nations: 25 May 2011*

*Registration with the Secretariat of the United Nations: ex officio, 25 May 2011*

NOTIFICATION EN VERTU DU PARAGRAPHE 3 DE L'ARTICLE 4

**Guatemala**

*Dépôt de la notification auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies : 25 mai 2011*

*Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 25 mai 2011*

[ SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL ]<sup>1</sup>



*Misión Permanente de Guatemala  
ante las Naciones Unidas*

J/1/132

Nueva York, 25 de mayo de 2011

Excellencia,

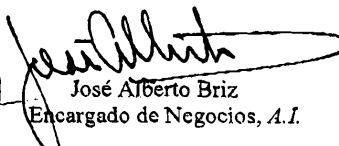
Tengo el honor de dirigirme a usted, en su calidad de depositario del Pacto Internacional de los Derechos Civiles y Políticos, para transmitirle la notificación del Gobierno de Guatemala de conformidad con el artículo 4 párrafo 3 del instrumento referido.

Al respecto, el 16 de mayo de 2011 el Presidente de la República de Guatemala declaró en Consejo de Ministros, mediante el Decreto Gubernativo 4-2011, Estado de Sitio para el departamento de Petén por un plazo de treinta días contados a partir de la vigencia del Decreto en referencia. Se adoptaron medidas que restringen en lo pertinente la vigencia de los artículos 9, 12 y 21 del Pacto Internacional de los Derechos Civiles y Políticos.

En ese sentido, solicito sus buenos oficios para comunicarle a los Estados Parte del Pacto Internacional de los Derechos Civiles y Políticos el contenido de la notificación y Decreto Gubernativo adjuntos.

Sin otro particular, aprovecho la ocasión para reiterar a usted las muestras de mi más distinguida consideración y estima.



  
José Alberto Briz  
Encargado de Negocios, A.I.

S.F. Sr. Ban Ki-moon  
Secretario General  
Naciones Unidas  
Nueva York

<sup>1</sup> Published as submitted. – Publié tel que soumis.

*Ministerio de Relaciones Exteriores  
Guatemala, C. A.*

CLASIFICACION: DDHH/SubCCPP  
NUMERO: 350-000322-11

Ref.: Suspensión de derechos

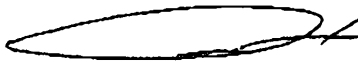
Guatemala, 19 de mayo de 2011.

Señor Secretario General:

Tengo el honor de dirigirme a Su Excelencia, en acatamiento al artículo 4, numerales 1 y 3, del Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos, para hacer de su conocimiento que el día 16 de mayo de 2011, el Ingeniero Álvaro Colom Caballeros, Presidente de la República de Guatemala, en Consejo de Ministros y en función del mandato constitucional de velar por la seguridad de los habitantes de la República, mediante Decreto Gubernativo 4-2011 declaró el Estado de Sitio para el departamento de Petén, por un plazo de treinta días contados a partir de la vigencia del Decreto en referencia.

La medida antes indicada, responde a que durante los últimos días se han suscitado en el departamento de Petén, una serie de hechos graves que ponen en peligro el orden constitucional, la gobernabilidad y la seguridad del Estado, afectando a personas y familias, poniendo en riesgo la vida, la libertad, la justicia, la seguridad, la paz y el desarrollo integral de las personas.

En ese sentido, se adoptaron medidas que restringen en lo pertinente la vigencia de los artículos 9, 12 y 21 del Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos, en lo referente a la detención legal, a la libertad de locomoción y al derecho de reunión y manifestación, como también a la portación de armas.



*Haroldo Rodas Melgar*  
Ministro de Relaciones Exteriores



**Excelentísimo señor Ban Ki-moon**  
**Secretario General de la Organización de las Naciones Unidas**  
**Nueva York.**

RD/EB



*Ministerio de Relaciones Exteriores*  
*Guatemala, C. A.*

CLASIFICACION: DDHH/SubCCPP  
NUMERO: 350-000322-11

El Gobierno de la República manifiesta su firme compromiso de velar porque las acciones que se efectúen en aplicación de la medida adoptada, se realicen con apego y respeto a los principios de los derechos humanos.

En virtud de lo anterior, ruego a Su Excelencia que por su conducto sean informados los demás Estados Parte del Pacto.

Hago propicia la ocasión para expresar al señor Secretario General, la muestra de mi alta consideración y estima,

## ORGANISMO EJECUTIVO



### PRESIDENCIA DE LA REPÚBLICA

Acuérdase Declarar el Estado de Sitio en todo el Departamento de Petén, durante treinta días.

#### DECRETO GUBERNATIVO NÚMERO 4-2011

EL PRESIDENTE DE LA REPÚBLICA

##### CONSIDERANDO:

Que es deber del Estado garantizar la vida, la integridad, la seguridad y tranquilidad de las personas y de sus bienes, adoptando las medidas necesarias para mantener la seguridad ciudadana y la paz social.

##### CONSIDERANDO:

Que en el Departamento de Petén se han realizado una serie de hechos graves que ponen en peligro el orden constitucional, la gobernabilidad y la seguridad del Estado, afectando a personas y familias, poniendo en riesgo la vida, la libertad, la justicia, la seguridad, la paz y el desarrollo integral de las personas.

##### CONSIDERANDO:

Que para resolver esa situación de contingencia, es urgente dictar las disposiciones legales que permitan adoptar las medidas necesarias a fin de mantener la paz social, garantizando plenamente la realización del proceso electoral convocado.

##### POR TANTO:

En ejercicio de las funciones establecidas en los artículos 138, 139, 183, literales e) y f) de la Constitución Política de la República de Guatemala; artículo 194 del Decreto número 1-85 de la Asamblea Nacional Constituyente, Ley Electoral y de Partidos Políticos; y con fundamento en los artículos 1, 2, 6, 16, 17, 18 y 19 de la Ley de Orden Público.

##### EN CONSEJO DE MINISTROS

##### DECRETA:

**Artículo 1. Declaratoria.** Se declara el Estado de Sitio en todo el Departamento de Petén, durante treinta días.

**Artículo 2. Justificación.** El Estado de Sitio se decreta en virtud que durante los últimos días se han suscitado en el Departamento de Petén, una serie de hechos graves que ponen en peligro el orden constitucional, la gobernabilidad y la seguridad del Estado, afectando a personas y familias, poniendo en riesgo la vida, la libertad, la justicia, la seguridad, la paz y el desarrollo integral de las personas.

**Artículo 3. De la vigencia plena de los derechos constitucionales.** La declaratoria del estado de excepción no suspenderá el proceso electoral. Se garantiza la vigencia de los derechos y libertades constitucionales necesarios para que la actividad electoral y de campañas políticas pueda llevarse a cabo de manera que no afecte el proceso electoral ni incida en sus resultados.

**Artículo 4. Limitación a los Derechos Constitucionales.** Como consecuencia de la anterior declaratoria y durante el tiempo de su vigencia, cesa la plena vigencia de los derechos ciudadanos siguientes: libertad de acción, detención legal, interrogatorio a detenidos o presos, libertad de locomoción, derecho de reunión y manifestación y portación de armas, contenidos en los artículos 5, 6, 9, 28, 33 y el segundo párrafo del artículo 38 de la Constitución Política de la República de Guatemala. Se exceptúan las reuniones de orden político electoral, religioso, deportivo, estudiantil y artístico.

**Artículo 5. Medidas.** Mientras esté vigente el Estado de Sitio, se aplicarán las restricciones derivadas de la suspensión de la vigencia de los artículos de la Constitución Política de la República señalados anteriormente, y las medidas establecidas en los artículos 8, 13, 16, 17, 18 y 19 del Decreto Número 7 de la Asamblea Constituyente de la República de Guatemala, Ley de Orden Público.

Durante el Estado de Sitio el Presidente de la República ejercerá el Gobierno en su calidad de Comandante General del Ejército, a través del Ministro de la Defensa Nacional.

**Artículo 6. Convocatoria.** Se convoca al Congreso de la República para que dentro del término de tres días conozca de esta disposición y resuelva lo que corresponda.

Artículo 7.º, Segundo: El presente Decreto Interamericano será un depósito internacional y deberá ser publicado en el Diario en Centro América.

Dado en la ciudad de Guatemala, el día cinco de mayo de dos mil once.

PUBLIQUESE Y CÚPLASE

ALVARO COLÓN CABALLEROS

  
Rafael Ángel Espinoza  
Viceministro de Asesoría y Asesoría Jurídica  
Carlos José Rodríguez  
Ministro de Economía  
Alfredo Solís Solís  
Ministro de Planeación y Políticas  
Humberto Rojas Valera  
Ministro de Relaciones Exteriores  
Ernesto Cuervo  
Ministro de Agricultura  
Juan José Ruiz Morales  
Ministro de la Defensa Nacional  
Jesús María Amador  
Ministro de Comunicaciones,  
Infraestructura y Vivienda  
Mario Humberto Rodríguez  
Ministro de Trabajo y Previsión Social  
Luis Ángel del Valle  
Ministro de Justicia  
Juan Alfonso García  
Ministro de Educación,  
Ciencia y Tecnología  
Alvaro Amador  
Ministro de Salud Pública y Asistencia Social  
Alfredo Barrios  
Ministro de Energía y Minas  
Oscar Escobar  
Ministro de Turismo y Deportes  
Luis Enrique Barrios  
Ministro de Planificación del Desarrollo  
Carlos Larín  
Ministro de Medio Ambiente

[TRANSLATION – TRADUCTION]

*Permanent Mission of Guatemala to the United Nations*

J/1/582

New York, 25 May 2011

Excellency,

I have the honour to write to you, in your capacity as depositary of the International Covenant on Civil and Political Rights, in order to transmit the attached notification from the Government of Guatemala pursuant to article 4, paragraph 3, of the said Covenant.

In this respect, on 16 May 2011, by Government Decree No. 4-2011 in the Council of Ministers, the President of the Republic of Guatemala declared a state of emergency in the Department of Petén for a period of thirty (30) days, beginning on the date of the entry into force of the aforesaid Decree. Accordingly, measures were adopted to restrict, as appropriate, the exercise of the rights set out in articles 9, 12 and 21 of the International Covenant on Civil and Political Rights.

In this regard, I would be grateful if you would inform the other States Parties of the International Covenant on civil and political rights of the content of the attached notification and Government Decree.

Accept, Sir, the renewed assurances of my highest consideration.

JOSÉ ALBERTO BRIZ  
Chargé d'affaires a.i.

His Excellency Mr. Ban Ki-moon  
Secretary General  
United Nations  
New York

*Ministry for Foreign Affairs  
Guatemala City*

CLASSIFICATION: DDHH/SubCCPP

NUMBER: 350-000322-J1

Ref.: Suspension of rights

Guatemala, 19 May 2011

Excellency,

I have the honour of addressing you in accordance with article 4, paragraphs 1 and 3, of the International Covenant on Civil and Political Rights, in order to inform you that on 16 May 2011, in the Council of Ministers and by virtue of the constitutional mandate to ensure the security of citizens of the Republic, Álvaro Colom Caballeros, President of the Republic of Guatemala, declared, by Government Decree No. 4-2011, a state of emergency in the Department of Petén, for a period of thirty (30) days, beginning on the date of the entry into force of the aforesaid Decree.

The aforementioned measure was taken in response to a number of serious incidents which occurred in recent days in the Department of Petén, that posed a threat to constitutional order, governance and State security, affecting individuals and families, and putting at risk life, liberty, justice, security, peace and the full development of the individual.

In this regard, measures were adopted to restrict, as appropriate, the exercise of the rights set out in articles 9, 12 and 21 of the International Covenant on Civil and Political Rights, relating to lawful detention, liberty of movement and the right to assemble, protest and bear arms.

The Government of the Republic expresses its resolve to ensure that the actions taken to implement the measure adopted are carried out in compliance with and full respect for human rights principles.

In light of the above, I would be grateful, Excellency, if you would convey the above information to the other States Parties to the Covenant.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

HAROLDO RODAS MELGAR  
Minister of Foreign Affairs

His Excellency Mr. Ban Ki-moon  
Secretary General of the United Nations  
New York

EXECUTIVE BODY

THE OFFICE OF THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC

Hereby declares a state of emergency throughout the Department of Petén, for a period of thirty (30) days.

GOVERNMENT DECREE NO. 4-2011

The President of the Republic

Whereas:

It is the duty of the State to protect the lives, integrity, security and tranquillity of persons and their property, by taking the necessary measures to maintain public safety and social peace,

Whereas:

A number of serious incidents which occurred in the Department of Petén pose a threat to constitutional order, governance and State security, affecting individuals and families, threatening life, liberty, justice, security, peace and the comprehensive development of individuals,

Whereas:

In order to address this emergency situation, legislation must be adopted urgently, providing that the necessary measures be taken, in order to maintain social peace and fully guarantee that the scheduled electoral process takes place,

Therefore:

In exercise of the functions conferred by articles 138, 139 and 183, paragraphs (e) and (f), of the Political Constitution of the Republic of Guatemala, article 194 of Decree No. 1-85 of the National Constituent Assembly, the Law on Elections and Political Parties; and pursuant to articles 1, 2, 6, 16, 17, 18 and 19 of the Public Order Act,

In the Council of Ministers

Hereby decrees that:

*Article 1. Declaration*

A state of emergency is hereby declared throughout the Department of Petén for a period of thirty (30) days

*Article 2. Justification*

The state of emergency is declared because, in recent days, a number of serious incidents have taken place in the Department of Petén, which pose a threat to constitutional order, governance and State security, affecting individuals and families, threatening life, liberty, justice, security, peace and the comprehensive development of individuals.

*Article 3. Full exercise of constitutional rights*

The electoral process shall not be suspended as a result of the declaration of the state of emergency. The exercise of the constitutional rights and freedoms necessary for the conduct of electoral activities and political campaigns in a manner that does not affect the electoral process or its results shall be guaranteed.

*Article 4. Restriction of constitutional rights*

As a result of the above declaration and while it remains in force, the full exercise of the following civic rights is suspended: liberty of action, lawful detention, interrogation of detainees or prisoners, liberty of movement, right to assemble, protest and bear arms; rights contained in articles 5, 6, 9, 26, 33 and in the second paragraph of article 38 of the Political Constitution of the Republic of Guatemala. Exceptions are granted for political, electoral, religious, athletic, student and artistic gatherings.

*Article 5. Measures*

While the state of emergency is in force, restrictions deriving from the suspension of the rights enshrined in the aforementioned articles of the Political Constitution of the Republic, as well as the measures set out in articles 8, 13, 16, 17, 18 and 19 of Decree No. 7 of the Constituent Assembly of the Republic of Guatemala, Public Order Law, shall apply.

As long as the state of emergency remains in effect, the President of the Republic shall govern in his capacity as Commander-in-Chief of the Army, through the Minister of National Defence.

*Article 6. Convening of Congress*

The Congress of the Republic shall be convened so that it receives notification of this Decree within a period of three (3) days and determines an appropriate course of action.

*Article 7. Entry into force*

This Government Decree shall enter into force immediately and shall be published in the Official Gazette (Diario de Centro América).

DONE at Guatemala City on 16 May 2011.

For publication and implementation:

ÁLVARO COLOM CABALLEROS

RAFAEL ESPADA  
Vice-President of the Republic

CARLOS NOEL MENOCA

Minister of the Interior

ALFREDO DEL CID PINILLOS  
Minister of Public Finance

HAROLDO RODAS  
Minister of Foreign Affairs

DENNIS ALONZO  
Minister of Education

JUAN JOSÉ RUIZ MORALES  
Minister of Defence

JESÚS INZUA RAMAZZINI  
Minister of Communications, Public Works and Housing

MARIO ROBERTO ILLESCAS  
Minister of Labour and Social Welfare

LUIS ANTONIO VELÁSQUEZ  
Minister of Economic Affairs

JUAN ALFONSO DE LÉON  
Minister of Agriculture, Livestock and Food

SILVIA CONSUELO PALMA  
Third Deputy Minister of Health, Head of office

ALFREDO AMÉRICO POKUS  
Minister of Energy and Mining

HECTOR ESCOBEDO  
Minister of Culture and Sports

LUIS ARMANDO ZURITA  
Deputy Minister of the Environment, Head of office

CARLOS LARIOS OCHAITA  
General Secretary  
Office of the President of the Republic

[TRANSLATION – TRADUCTION]



*Mission permanente du Guatemala auprès de l'Organisation des Nations Unies*

J/1/182

New York, le 25 mai 2011

Monsieur le Secrétaire général,

J'ai l'honneur de vous faire tenir ci-joint, en votre qualité de dépositaire du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, la notification du Gouvernement guatémaltèque conformément au paragraphe 3 de l'article 4 dudit Pacte.

À cet égard, par le décret gouvernemental n° 4-2011, adopté le 16 mai 2011 en Conseil des ministres, le Président de la République du Guatemala a instauré l'état de siège dans le Département du Petén pour une durée de trente (30) jours, à compter de la date d'entrée en vigueur dudit décret. Des mesures ont été prises, dérogeant partiellement aux droits énoncés dans les articles 9, 12 et 21 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques.

Dans ce contexte, je vous serais reconnaissant de bien vouloir transmettre à tous les autres États Parties au Pacte international relatif aux droits civils et politiques le texte de la notification et du décret ci-joints.

Je saisis cette occasion, Excellence, pour vous renouveler les assurances de ma très haute considération.

JOSÉ ALBERTO BRIZ  
Chargé d'affaires par intérim

Son Excellence Monsieur Ban Ki-moon  
Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies  
New York

*Ministère des affaires étrangères  
Guatemala*

RÉFÉRENCE : DDHH/SubCCPP

NUMÉRO : 350-000322-J1

Objet : Dérogation aux droits

Guatemala, le 19 mai 2011

Monsieur le Secrétaire général,

En application des dispositions des paragraphes 1 et 3 de l'article 4 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, j'ai l'honneur de vous informer par le décret n° 4-2011, adopté le 16 mai 2011 en Conseil des ministres et conformément au mandat que lui confère la Constitution de veiller à la sécurité des citoyens de la République, que le Président de la République du Guatemala, Álvaro Colom Caballeros, a instauré l'état de siège dans le Département du Petén, pour une durée de trente (30) jours à compter de l'entrée en vigueur dudit décret.

La mesure susmentionnée a été motivée par le fait que ces derniers jours des événements graves se sont déroulés dans le département du Petén, lesquels portent atteinte à l'ordre constitutionnel, à la gouvernance et à la sécurité de l'État, touchant directement les particuliers et les familles, mettant en danger leur vie et leur liberté, ainsi que la justice, la sécurité, la paix et en faisant obstacle au plein épanouissement des personnes.

À cet égard, l'État a pris des mesures qui limitent partiellement l'exercice des droits visés aux articles 9, 12 et 21 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, qui ont trait à la détention légale, à la liberté de circulation, au droit de réunion et de manifestation ainsi qu'à l'exercice du droit de port d'armes.

Le Gouvernement de la République s'engage résolument à veiller à ce que les actions découlant de la mesure adoptée soient appliquées dans le plus strict respect des principes relatifs aux droits de l'homme.

En vertu de ce qui précède, je vous prie, Excellence, de bien vouloir informer par votre entremise les autres États Parties au Pacte.

Je saisis cette occasion pour vous renouveler, Monsieur le Secrétaire général, les assurances de ma très haute considération.

HAROLDO RODAS MELGAR  
Ministre des affaires étrangères

Son Excellence Monsieur Ban Ki-moon  
Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies  
New York

ORGANE EXÉCUTIF

PRÉSIDENTE DE LA RÉPUBLIQUE

Instauration de l'état de siège sur l'ensemble du Département du Petén, pour une durée de trente (30) jours.

DÉCRET GOUVERNEMENTAL N° 4-2011

Le Président de la République

Considérant :

Que l'État a pour devoir de protéger la vie, l'intégrité, la sécurité et la tranquillité des personnes et de leurs biens, en adoptant les mesures nécessaires pour maintenir la sécurité des citoyens et la paix sociale,

Considérant :

Que des événements graves se sont déroulés dans le Département du Péten portant atteinte à l'ordre constitutionnel, à la gouvernance et à la sécurité de l'État, touchant directement les particuliers et les familles, et mettant en danger leur vie et leur liberté, ainsi que la justice, la sécurité, la paix et faisant obstacle au plein épanouissement des personnes,

Considérant :

Que pour faire face à cette situation d'urgence, il est impérieux de prendre les dispositions légales qui autorisent l'adoption des mesures nécessaires pour préserver la paix sociale, et pleinement garantir le bon déroulement du processus électoral prévu,

Par conséquent :

Dans l'exercice des fonctions prévues aux articles 138, 139, 183, alinéas e) et f) de la Constitution politique de la République du Guatemala, à l'article 194 du décret n° 1-85 de l'Assemblée nationale constituante sur la Loi électorale et les Partis politiques; et en vertu des articles 1, 2, 6, 16, 17, 18 et 19 de la Loi relative à l'ordre public,

En Conseil des ministres

Décrète ce qui suit :

*Article premier. Déclaration*

L'état de siège est instauré dans l'ensemble du Département du Petén, pour une durée de trente (30) jours.

*Article 2. Motif*

L'état de siège est instauré du fait que ces derniers jours, des événements graves se sont déroulés dans le Département du Petén, portant atteinte à l'ordre constitutionnel, à la gouvernance et à la sécurité de l'État, touchant directement les particuliers et les familles, en mettant en danger

leur vie et leur liberté, ainsi que la justice, la sécurité, la paix et en faisant obstacle au plein épanouissement des personnes.

*Article 3. Du plein respect des droits constitutionnels*

La déclaration de l'état d'urgence ne suspend pas le processus électoral. Le respect des droits et libertés constitutionnels nécessaires au bon déroulement des activités électorales et des campagnes politiques sera garanti afin de ne pas perturber le processus électoral et afin qu'il soit sans incidence sur ses résultats.

*Article 4. Limitation des droits constitutionnels*

En application de ladite déclaration et pendant toute sa durée, les droits civils ci-après sont suspendus : liberté d'action, détention légale, interrogatoire des détenus ou prisonniers, liberté de circulation, droit de réunion et de manifestation et port d'armes, lesquels sont énoncés aux articles 5, 6, 9, 26, 33 et au second paragraphe de l'article 38 de la Constitution politique de la République du Guatemala. Sont exclues les réunions à caractère politico-électoral, religieux, sportif, et artistique ainsi que les réunions étudiantes.

*Article 5. Mesures*

Pendant toute la durée de l'état de siège, les restrictions découlant de la dérogation à l'application des articles susmentionnés de la Constitution politique de la République, et les mesures prévues aux articles 8, 13, 16, 17, 18 et 19 du décret n° 7 de l'Assemblée constituante de la République du Guatemala concernant la loi relative à l'ordre public continueront de s'appliquer.

Pendant l'état de siège, le Président de la République exercera le pouvoir en sa qualité de Commandant général des Forces armées, par l'intermédiaire du Ministre de la défense.

*Article 6. Convocation du Congrès*

Le Congrès de la République sera convoqué pour examiner le présent décret et prendre les décisions pertinentes dans un délai de trois (3) jours.

*Article 7. Validité*

Le présent décret prend effet immédiatement et devra être publié dans le Journal Officiel (Diario de Centro América).

FAIT dans la ville de Guatemala, le 16 mai 2011.

Pour publication et application :  
ÁLVARO COLOM CABALLEROS

RAFAEL ESPADA  
Vice-Président de la République

CARLOS NOEL MENOCA  
Ministre de l'intérieur

ALFREDO DEL CID PINILLOS  
Ministre des finances publiques

HAROLDO RODAS  
Ministre des affaires étrangères

DENNIS ALONZO  
Ministre de l'éducation

JUAN JOSÉ RUIZ MORALES  
Ministre de la défense

JESÚS INZUA RAMAZZINI  
Ministre des communications, de l'équipement et du logement

MARIO ROBERTO ILLESCAS  
Ministre du travail et de la sécurité sociale

LUIS ANTONIO VELÁSQUEZ  
Ministre de l'économie

JUAN ALFONSO DE LEÓN  
Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de l'alimentation

SILVIA CONSUELO PALMA  
Troisième Vice-Ministre de la santé, Chargée d'affaires

ALFREDO AMÉRICO POKUS  
Ministre de l'énergie et des mines

HÉCTOR ESCOBEDO  
Ministre de la culture et des sports

LUIS ARMANDO ZURITA  
Vice-Ministre de l'environnement, Chargé d'affaires

CARLOS LARIOS OCHAITA  
Secrétaire général de la Présidence